الأسس الثقافية للظاهرة التسلطية في العالم العربي

Les fondements culturelles du phénomène autoritaire au monde arabe.

د. السعيد ملاح

أستاذ محاضر: جامعة محمد بوضياف

Resume

Depuis les années cinquante les approches culturalistes domines les explications de la transition au les limites de transition démocratique dans les déférentes expériences politique.

Dans cette article on vas essai de tester la relation entre la culture politique et la démocratie d'une part, et la relation de culture politique et la persistance de totalitarisme au monde arabe d'une autre part .

Pour arriver a avoir certain crédibilité analytique on a basé sur les études les plus approfondies sur le sujets surtout les travaux de Max Weber, Hicham Charabi , Michel Foucault et Mohamed Abed Aljabiri.

المقدمة:

سيطرت منذ الخمسينيات المقاربة الثقافية على تفسير عجز الكثير من المجتمعات والأنظمة السياسية على الانتقال إلى الديمقراطية، ويدعي أصحاب هذا التوجه أن الثقافة السياسية لهذه المجتمعات هي من يفسر التخلف في شكله المطلق، ونتيجة هذا الطرح ظهرت العديد من الكتابات العربية التي تتبنى أساسيات التحليل للمقاربة الثقافية.

ولذلك سنحاول في هذا المقال تحريك ثنائيات الثقافة السياسية والديمقراطية ومن جهة أخرى ثنائية الثقافة السياسية والظاهرة التسلطية، مستعينين في ذلك بكتابات "ماكس فيبر"، "هشام شرابي" والتحليلات العميقة لكل من "محمد عابد الجابري" و"ميشال فوكو".

1- الثقافة السياسية شرط مسبق للديمقراطية:

يمكن إرجاع التفسيرات الثقافية إلى كتابات ماكس فيبر Max weber عن الأخلاق البروتستنتية كقوة محركة للرأسمالية الحديثة وللديمقراطية، واستخدم الطرح الثقافي للتشديد على عقلانية الثقافة الغربية في مقابل الثقافة الشرقية كثقافة غير عقلانية واستبدادية.[1]

ويذهب *M Weber* إلى حد القول بأن الإسلام يفتقد إلى القانون العقلاني الرسمي والمدن المستقلة والطبقة الوسطى والاستقرار السياسي، وهي في مجملها أخلاق حربية تعيق الرأسمالية والديمقراطية.

ويعتبر كتاب الثقافة المدنية لـ "*Gabriel Almond*" و"*Sidney verba*" من أهم الكتب المؤسسة للمقاربة الثقافية، ويعرفون

[1] - *Larry diamond (ed),* ***political culture and democracy in developing countries,*** *boulder, Co: Lynne Reiner, 1994, p10.*

الثقافة السياسية على أنها تلك القيم التي تعزز أو تضعف منظومة معينة من المؤسسات السياسية، كما أنها تتحكم في علاقة السلوك بالنظام السياسي ومركباته، وانطلاقا من تجارب انتكاسات الديمقراطية في إيطاليا وألمانيا واستمرارها في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية توصل *Alamond* و*Verba* إلى أطروحة الثقافة السياسية كمدخل تفسيري.[1]

إن الالتزام بالديمقراطية يتطلب فهما عميقا لمسوقات وجودها وتبنيها، وهذا ما يستوجب نمو مكثف لقيم البراغماتية والتسامح السياسي والخطاب المعتدل، وهذا ما يحد من تسيّس الحياة الاجتماعية ومن الضغينة في العلاقات السياسية، فأساسيات كلام الثقافة تقول بأن ثقافة مجتمع ما تحدد كيف يتصرف الأفراد والجماعات، والثقافة السياسية هي المعتقدات السائدة لدى الناس، ومواقفهم وتقييماتهم للنظام السياسي في بلدهم ودور شخصية الفرد في ذلك النظام.[2]

فالثقافة السياسية حسب " *Lisa wedeen*" هي عملية لخلق المعنى وتتضمن عملية اجتماعية يعيد الناس من خلالها إنتاج شروط القدرة على الفهم التي تمكنهم من إدراك عوالمهم، كما أن الثقافة السياسية تعبر عن معطى تاريخي وليس صفة ثابتة عند جماعة معينة.[3]

إن الإعمال السابقة تدعي أن هناك ثقافات غير منسجمة مع الديمقراطية وتربطنا بعوامل غير عقلانية لتفسير سلوكاتنا السياسية، بحيث يتكلم *Almond* و*Verba* حول"العقائد" *Beliefs*، ويتكلم *Montesquieu* عن المشاعر الإنسانية كقاعدة موجهة للسلوكات والنشاطات السياسية.

وبحوث *Weingost* تربط استقرار الديمقراطية بقدرة المواطنين على تحديد الأفعال الحكومية الشرعية وغير الشرعية حتى يمكنهم أن يشكلوا جبهة لمواجهتها في حالة انحراف أفعالها، والثقافة السياسية –حسبه- تساعدنا على:[4]

- بناء التوافق حول حدود شرعية أفعال الحكومة.
- والتحرك الجماعي للدفاع عن هذه الحدود أي حمايتها من الانحراف.

والدولة عند "weingost" هي تهديد دائم للجميع، والجميع يجب أن يحافظ على مسافات معينة من الدولة حتى يستطيع أن يعارضها، والجزء المهم في الثقافة السياسية هو:[5]

1- اعتقاد المواطنين بأن الديمقراطية هي أفضل نظام، أو النظام الأقل سوءا كنظام حكم.
2- إعلان الخضوع لمخرجات العمليات السياسية كاحترام

---

[1] - *Gabriel Almond, Sidney Verba, the civic culture: political Attitudes and democracy in five nations, Newbury, CA, sage publication, 1989, p13.*

[2] - *ibid, p14.*

[3] - *Lisa Wedeen, conceptualizing culture : possibilities for political science, American political science review vole 96 N04, December, 2002, p714.*

[4] - *Dahl Robert, Jan Shapiro and Jose Antonio Cheibi, **The Democracy Source Book**, The Mit press, Cambridge, Massachusetts, London England, 2003, p182.*

[5] - *ibid, p183.*

نتائج الانتخابات والمشاركة في اختيار وتقويم الحكومات والسياسات.

3- اكتساب قيم وخصائص الوجود الديمقراطي التي تدعم استمرار الديمقراطية، وهو ما يسمى"بالفضائل الجمهورية *Republican Virtue*" كالثقة والتسامح وتفضيل التجمع على الوجود الشخصي.

4- وجود الديمقراطية مرهون بإقبال الشعب على التوافق *Consensus* وقدرته على تجاوز الانتماءات الخاصة لصالح انتماءات وتوليفات توافقية جديدة.

ويلخص *Adam Przeworski* الكلام في الثقافة السياسية في المعادلة التالية:

"الذي يربح في الانتخابات يمنع الخاسر من إمكانية العودة إلى العنف والثورة، والخاسر يمنع الفائز من إعادة تكرار الفوز".[1]

2- أطروحة الأبوية الجديدة عند هشام شرابي :

يطرح هشام شرابي في النظام الأبوي الجديد فكرته المتعلقة بالتفسير الثقافي، فالأنماط التقليدية للعلاقات الموروثة والأشكال النموذجية لممارسة القوة والسلطة في إطار الأسرة هي التي أنشأت أنماط الأبوية في السلطة السياسية في العالم العربي، فالنظام الأبوي التقليدي قد امتزج بجهاز الدولة القوي المستورد من أوربا ليشكل نموذج تسلطي يعيق التقدم ويناهض العلم ويضطهد الحريات.[2]

فالدولة في النظام الأبوي تمتص الطبقات الوسطى وتؤسس لشرعيات رسالية مقدسة مسنودة بالعنف المادي والمعنوي، ويعبر هشام شرابي على جوهر النظام الأبوي بما يلي:

"إنه من السمات الأساسية للمجتمع البطريركي سيطرة الأب في العائلة شأنه شأن المجتمع، فالأب هو المحور الذي تنتظم حوله العائلة بشكليها الطبيعي والوطني، إذ أن العلاقة بين الأب وأبنائه وبين الحاكم والمحكوم علاقة هرمية، فإرادة الأب هي الإرادة المطلقة ويتم التعبير عنها في العائلة والمجتمع بنوع من الإجماع القسري الصامت المبني على الطاعة والقمع".[3]

هذا التصور يؤدي إلى منع ظهور التفرد ويصوره على أنه تصرف ضد وخارج المجموع، وتنشأ علاقة هيمنة واضطهاد غير مصرح بها وغير قابلة للتجاوز لأنها تصبح تتشكل وتعيد تشكيل العقل الجماعي والسياسي داخل المجتمع.

وتتكون الأبوية الجديدة من أربعة سمات تفسر الهيكلية الاجتماعية والسياسية العربية غير المتوافقة مع الحداثة ومع الديمقراطية:[4]

---

1 - *ibid*, p184.

2 - هشام شرابي، **البنية البطريركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر**، سلسلة السياسة والمجتمع، درا الطليعة، بيروت، 1987، ص21.

3 - نفس المرجع، ص22.

4 - نفس المرجع، ص ص 2- 3.

1- التفتت الاجتماعي: وهنا نجد العائلة، القبيلة، العشيرة، الطائفة والدين كأسس للعلاقات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي وليس الأمة أو المجتمع المدني.

2- التنظيم الاستبدادي السلطوي: أساس العلاقات والقبول هو الإكراه والهيمنة من الهيكل الجزئي للعائلة إلى الهيكل الكلي للدولة، وفي هذا نفي للتعاون والاعتراف المتبادل والمساواة.

3- النماذج الإطلاقية: بمعنى الشعور المغلق القائم على أساس الإيمان بما يتجاوز قدرة البشر وبما يفوق الطبيعة، وليس على أساس الاختلاف والتعددية والانفتاح.

4- الممارسة الطقوسية: حيث يتشكل السلوك بالعادة والطقوس وليس على العفوية والإبداع والابتكار.

وعموما فإن استمرار الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي مفسر بالتوجهات الأبوية الراسخة في المجتمعات العربية، والخطير في الأمر أن الأبوية نجحت في التكيف مع الحداثة، وتحولت إلى أبوية جديدة من خلال توظيف العناصر الهوياتية الموسعة.

3- أطروحة أصل الاستبداد في حفريات" ميشال فوكو" *Michel Foucault*:

يقارن *Foucault* بين "الراعي والرعية" في الفكر الشرقي القديم وفي الفكر اليوناني، ويصل إلى التفريق بين السلطة الرعوية في الشرق القديم والفكر السياسي اليوناني:[1]

1- الراعي في الفكر الشرقي يمارس سلطته على قطيع، رعية، وليس على الأرض كما في الفكر اليوناني، ففي اليونان الآلهة تتصرف في الناس عن طريق الأرض من خلال التحكم في الفصول، الخصب وأحوال الناس، أما في الفكر الشرقي القديم فالعلاقة بين الإله الراعي ورعيته علاقة مباشرة، أي أن الراعي يمنح الأرض لشعبه أو يعده بها.

فالآلهة عند اليونان تملك الأرض ومن خلالها وبواسطتها تتصرف في أقدار الناس، أما في الفكر الشرقي القديم فالإله يملك العباد وقد يعطيهم الأرض وقد يعدهم بها مثل أرض الميعاد عند بني إسرائيل.

2- علاقة الراعي برعيته في الشرق القديم هي علاقة الراعي بالقطيع بحيث أن القطيع يجتمع بسبب الراعي وبعمله وبصوته، ويتشتت القطيع

[1] - محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي**، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص ص41- 42.

بمجرد اختفاء الراعي، أما عند اليونان فالحكيم "صولون" المشرع الفاضل الذي فصل في النزاعات التي كانت قائمة بين سكان "أثينا" ذهب وترك وراءه مدينة في صورة دولة قوية مزودة بقوانين مكنتها من البقاء.

3- في الفكر الشرقي القديم الرعاية دائمة يقوم بها الراعي لكل فرد من رعيته كلا على حدى والأثر يذكر أن "يهوة" ترك قطيعه "لموسى" حتى يتفرغ للبحث عن شاة واحدة، أما عند الإغريق فكل ما يطلب من الآلهة هو أن تجود بالأراضي الخصبة والغلات الوفيرة، أما تعهد القطيع يوميا فلم يكن يطلب منها.

4- في ممارسة السلطة: رئيس المدينة عند الإغريق قراراته لصالح الجميع ويتحرك باسم الواجب، واجبه كرئيس، وقيامه بالوجب يخلده عند الشعب، أما السلطة الرعوية فتتحرك باسم الإخلاص للرعية.

والإخلاص يقتضي أن يسهر عليه بعين لاتنام، فالسلطة الرعوية تقوم على الانتباهإلى كل فرد من أفراد الرعية.

ويصل فوكو *Foucault* إلى نتيجة خطيرة مفادها أن الذي انتقل إلى أوروبا المسيحية ليس التصور الإغريقي، وإنما التصور الشرقي لفكرة الراعي والرعية، والديمقراطية الحديثة هي ممارسة قلة من الناس سلطة مطلقة على أغلبية المجتمع.

وعموما كل الذي سبق يكشف عن خصوصية المجتمعات الشرقية والتي تتمثل فيما يلي:[1]

- وحدة البنيتين الفوقية والتحتية في مجموع معقد يصعب الفصل بينهما.
- دور القرابة في هذه المجتمعات سياسيا واجتماعيا.
- دور الدين كعقيدة وكتنظيم اجتماعي وسياسي يحمل مضمونا سياسيا صريحا أو ضمنيا.
- دور العامل الاقتصادي في تفسير الحركيات الاجتماعية والسياسية.

وفي هذا المضمون يقدم محمد الجويلي تحليلات عميقة جدا لفكرة الزعيم في المخيال العربي الإسلامي، أين نجد الزعيم يقع في جوهر الطموحات الفردية والجماعية، وهذا استنادا إلى التراث العريق من الممارسات والثقافات الشفهية التي جسدتها العصور السابقة.

ينطلق "محمد الجويلي" من مقارنة عميقة بين التراث السني والتراث الشيعي، ويصل إلى أن الثقافة العربية الإسلامية مؤسسة على أطروحة الزعيم، فعند السنة الراعي بشري يخطئ مسنود بالمهمة التاريخية الموكلة إليه

[1] - نفس المرجع، ص43.

لأنه كان ممارسا تاريخيا، على عكس المخيال الشيعي الذي قدّس الإمام لأن إمامهم كان تقيا لم يتم التسامي بالحاكم لا زمنيا ولا أخلاقيا لما يقتضيه العمل التاريخي الذي قام به، عكس ما حدث عند الشيعة، ولإثبات الصفات البشرية للحاكم اصطلح على عدة شروط واقعية ومحسوسة ومتجذرة في التاريخ الديني حسب الماوردي: العدالة، العلم، سلامة الحوس، سلامة الأعضاء، الرأي الصالح، الشجاعة، والنجدة، والنسب القرشي، وهي صفات يمكن أن تتحقق في فرد واحد.[1]

الزعيم في المخيال السني دنيويا يخطئ وينحرف ومع ذلك يبقى يتحرك في عالم المقدس، وطاعته مرتبطة بارتباطه بالمقدس وتجاوز المدنس الذي يشوه الأخلاق، ومكانة الزعيم مستمدة من مسؤوليته على تطبيق شرع الله والارتقاء على كل ما يدنس مهامه، وهذا عكس التراث الشيعي الذي يرتقي بالإمام إلى درجة التقديس والتنزيه بنص المطهر الحلي في كتابه "منهاج الكرامة في معرفة الإمامة": "أهل البيت الذين طهرهم الله تعالى في كتابه من الرجس".[2]

والقصد من هذا الكلام هو امتداد وتأثير هذا التراث على استمرار التصور الأسطوري للزعيم في التاريخ المعاصر للمجتمعات العربية الإسلامية بالرغم من الطبيعة الحضرية للدول الحديثة.

والتراث المكتوب في الحالة العربية يرتكز على مقولات الزعيم إلى درجة القداسة لذلك قال الإمام "النيسبوري" في كتاب "إثبات الإمامة":

"من عرف الحكيم وأقر بأنه حكيم فعلا فينبغي أن يقر بأن جميع ما يفعله ويظهر عنه حكمة منه، فهو لا يفعل شيئا إلا لحكمة، ولا يأمر ولا ينهي إلا بالحكمة".[3]

وحتى السنيين فقد استماتوا في الدفاع عن قداسة الخلافات الثلاث الأولى، مع أن الغالب على مخيالهم هو تبرير السلطة.

وقد ذهب ابن خلدون في نفس الاتجاه حيث قال:

"اعلم أن مصلحة الرعية في السلطان ليست في ذاته وجسمه ومن حسن شكله، أو ملاحظة وجهه أو عظم جثمانه، أو اتساع علمه أو جودة حظه أو ثقوب ذهنه، وإنما مصلحتهم فيه من حيث إضافته إليهم، فإن الملك والسلطان من الأمور الإضافية وهي نسبة بين منتسبين، فحقيقة السلطان أنه مالك الرعية، القائم في أمورها عليهم، فالسلطان من له رعية، والرعية من لهم سلطان، والصفة التي له من حيث إضافته لهم هي التي تسمى الملكة، فإذا كانت هذه الملكة وتوابعها من الجودة بمكان حصل المقصود من السلطان على أتم الوجوه، فإنما كانت جميلة صالحة كان ذلك مصلحة

[1] - الجويلي محمد، **الزعيم السياسي في المخيال الاسلامي**، ص52

[2] - نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] - نفس المرجع، ص132.

لهم، وإن كانت سيئة متعسفة كان ذلك ضررا عليهم وإهلاكا لهم".[1]

وفي هذا تركيزا على الخوارق الموجودة في شخص الحاكم، ونفي لأي طابع مؤسساتي يؤسس لبناء الدول على المؤسسات وليس الأشخاص، لذلك فالتراث العربي الإسلامي شعرا وأدبا وحربا وسياسة واقتصادا مؤسس على الشخص وليس المؤسسة.

التفسيرات السابقة تقدم الثقافة السياسية العربية على أنها تدعم الحكم السلطوي وتقويه، وتقوض الحكم الديمقراطي، والسبب هو أنماط السلطة التي تقوم على السيطرة والإكراه والأبوية، كما أنها ثقافة تشجع العجز والاتكالية والإذعان.

ورغم فهم المجتمع للوضع إلا أنه يرفض الانخراط في أداء أي دور ويستند بدلا من ذلك إلى انتظار البطل أو المخلص الأسطوري، والحل حسب –محمد زاهي المغيربي "هو ثورة في الثقافة السياسية العربية للتخلص من الخوف والطاعة والعقلية الوحدوية التي تعارض تنوع الرأي والاختلاف.[2]

4- نقد أطروحة الثقافة السياسية في تبرير التسلط:

هناك الكثير من الكتابات التي ترد على هذا التوجه الثقافي في تفسير استمرار الأنظمة التسلطية وأهمها كتابات *Michael Hudson* و*Lisa Anderson*، وكتابات *Ernest Gellner* التي ردت على كتابات *Max weber*.

ترفض كتابات *Michael Hudson* فكرة التقييمات غير الدقيقة واللاتاريخية عن المجتمعات الإسلامية والإسلام، وبالتالي رفض فكرة استعصاء التحول في الدول العربية، وبالمقابل يدعونا إلى البحث في عقم مفهوم المجتمع المدني وضعف الدولة مقارنة بقوة المجتمع.[3]

يجب أن تكون الثقافة السياسية معطى تاريخي مصنوع تدريجيا، ولا يمكن أن يتم استيرادها كوضع لا تاريخي، لذلك ففي العالم العربي يجب محاولة تفسير طبيعة الثقافة الموجودة وما هي الأسباب التي تقع وراء ثقافة الانتماء الإثني والطائفي؟.

أما*AndersonLisa* فترفض التفسيرات والطروحات الثقافية باعتبارها طروحات معبأة باللامنطق، كما أنها تعرف عدم القدرة على التفكير النقدي في موضوع التغيير.[4]

ويرد *Ernest Gellner* على *M Weber* بأن الإسلام التقليدي كان يملك لاهوتا وتنظيما رفيعا أقرب من عدة نواحي إلى متطلبات الحداثة مما يمتلكه أي دين آخر، توحيدية صارمة، وغياب نظري لرجال الدين، ومن ثم تساوي المسافة من حيث المبدأ بين كل المؤمنين والرب، وخصوصية صارمة وتشديد

---

[1] – عبد الرحمان ابن خلدون،**المقدمة**،دار ابن الجوزي للطبع والنشر والتوزيع،ط1، القاهرة، 2010،ص422

[2] – محمد زاهي المغيربي، الثقافة السياسية العربية وقضية الديمقراطية، مجلة الديمقراطية، العدد3، مايو 1991، ص110.

[3] – *Rex Brynen, Bahgat Korany and Paul Noble, Political liberalization and democratizationin the arab world, 2 Vols Boulder, CO, lunne Rienne Publishers, 1995-1998, p63.*

[4] - *ibid, p89.*

كبير على احترام القانون، وتدين رصين يتجنب النشوة، وكل هذا ينسجم مع نمط الحياة البورجوازية الحضري ومع النزعة التجارية.[1]

الخاتمة:

إن الطرح الثقافي يحلينا إلى ضرورة إعادة النظر في طريقة استهلاك المعرفة الغربية، لأنهم في الأساس يعاملون مسألة استهلاك المعرفة بنفس مستوى وطريقة استهلاك الغذاء والخدمات، والتوصيف البروتستنتي الذي يراد منه أن ينتشر لا يمكنه أن ينسجم مع حضارة تملك مفاتيح مادية وروحية تتجاوز بكثير الطابع المادي الصرف للحياة الغربية.

وإذا تقبلنا التفسيرات الثقافية فيمكن أن نقبلها في حالة واحدة وهي أن هذه الثقافة ناتجة عن حيازة السلطة المركزية للقوة، قوة القهر والغلبة، وأصبحنا أمام سلطات تصنع ثقافة مجتمعاتها عن طريق احتكار المركزية واتجاه المعلومات والقيم.

فالثقافة السياسية حسب التحليل البنائي هي نتاج اللغة والخطاب السياسيين المستعملين من طرف الأنظمة السياسية القائمة، واهم المداخل التحليلية حاليا هي التي تقول بأن الأنظمة القائمة هي المسؤولة عن صناعة ثقافة مجتمعاتها وليس العكس، ففي زمن قصير انتقلت أوروبا من الخطابات القومية المركزية إلى الخطاب الأوروبي كبديل للخطاب الذي يركز على الدولة القومية.

[1] - العربي صديقي، مرجع سابق، ص187.